

## تمهيد:

إن التفاوت الحاصل على مستويات التنمية الاقتصادية، وتراجع دور السلطة على نحو متزايد في البلدان النامية، إضافة إلى التحسينات التكنولوجية في مجالات النقل والاتصالات، تسبب في انفجار ظاهرة الهجرة السرية التي سيصبح معها القرن الحادي والعشرين "قرن الهجرة الجماعية"، فمنذ 30 عاما أي بين عامي (1970 و 2000) تضاعف عدد الناس الذين لا يقيمون في بلدانهم الأصلية بنسبة (10 %)، في وقت يبلغ فيه مستوى الدخل في بلدان الشمال 15 ضعف ما هو عليه في الجنوب، و هناك المزيد من البيانات التي تظهر فرقا كبيرا بين بلدان الشمال والجنوب، بيانات تكشف عن مستوى الاختلاف في المجالات الاجتماعية والاقتصادية في بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد تناول الفصل الثاني ظاهرة الهجرة السرية في العالم وتصنيف دراساتها سوسيولوجيا مع إبداء محاولة للاقترب من مختلف النظريات التي فسرت ظاهرة الهجرة السرية في العالم، وأسبابها وتياراتها ومختلف نماذجها وأبعادها، مع الإشارة إلى تأثيرات الهجرة السرية في كل من إسبانيا وإيطاليا، وعلى البلدان العربية، وبالأخص صورة المغتربين العرب، ثم نظرة وصفية للمهاجرين السريين، وخصائصهم، ووظائفهم، وتفاعلهم مع المجتمعات المضيفة في أوروبا.

### 1 - قراءة سوسيولوجية في الاتجاهات النظرية المفسرة للهجرة السرية:

تصنف الهجرة السرية حسب طبيعتها القانونية بأنها جريمة يعاقب عليها القانون، ويخول المشرع المؤسسات المتخصصة الصلاحيات الواسعة لمحاربة هذه الظاهرة بكل الوسائل المشروعة. (عبد الباسط عبد المعطي وآخرون: 1997، ص 98)، وينظر الاتجاه الاجتماعي إلى الهجرة السرية على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك و التفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع ويكتسي هذا المفهوم بعددين أساسيين:

### البعد الأول:

يربط التغيرات بمعدل نسبة الهجرة السرية في البناء الاجتماعي بما في ذلك التحولات والنظم الاجتماعية وفي هذا الصدد يناقش الباحث الاجتماعي ارتباط معدلات الهجرة السرية ببعض المتغيرات الاجتماعية مثل: الحراك الاجتماعي والصراع الثقافي و نظام التدرج الاجتماعي و العوامل الاقتصادية والسياسية وكثافة السكان وعمليات توزيع الثروة والدخل والعمل وغيرها. (خالد الوحيشي: 1999، ص 96).

### البعد الثاني:

يربط بين الهجرة السرية و التفاعل الذي يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي والحقيقة أن تفسير سلوك الهجرة السرية لا يخرج عن إطار النظريات الاجتماعية الأساسية في علم الاجتماع وهي النظرية الوظيفية والماركسية وأخيرا التفاعلية الرمزية. (Alberto Fernández Qalarat: 2007, p. 198). إن دراسة الهجرة السرية من منطلق المنهج الوظيفي تقوم على أساس أنها:

- سلوك يخالف القواعد و الأنماط السلوكية المتعارف عليها في المجتمع، فضلا على أنه يعتبر تعدي صارخ على قواعد الضبط الاجتماعي، فيفضي إلى تمزيق العلاقات والأبنية الاجتماعية.

- إخفاق في النظم الاجتماعية المختلفة من حيث تشريب أفراد المجتمع المعايير و القيم التي فشل أفراد المجتمع في استيعاب معاييرها القائمة على التضامن و التساند، لذلك يؤكد أنصار المنهج الوظيفي على ضرورة توقيع العقاب على مثل هذا النوع من السلوك مع ضرورة إتباع طرق العلاج و الإصلاح. ( جاد شعبان: 2006، ص 11).

و حسب الاتجاه الماركسي أو الصراعى فإن الهجرة السرية تحدث نتيجة التوزيع غير العادل للثروة في المجتمع مما يحدث الصراع الدائم بين من يملكون هذه الثروة و الذين لا يملكون ذلك و يشهد العصر الحالي نظاما عالميا يقود إلى الثراء الفاحش، و يلاحظ أن الديمقراطية أفرغت من مضمونها في عصر العولمة بحكم الأثرىاء الجدد، فاختلّت توازنات التنمية، وارتفعت البطالة في الدول كلها ( الغنية و الفقيرة على السواء )، وظهر الفقر واشتدت حدة المعاناة، و أصبح الوضع لا يطاق، فبدأ الصراع واضحا بين الطبقات، مما دفع البعض إلى البحث عن منافذ للهجرة السرية. (أحمد الخشاب و أحمد الكلاوي: 1974، ص 90).

و يعد عالم الاجتماع الأمريكي "إدوارد ليمرت" أبرز من يمثل الاتجاه التفاعلي الرمزي أو التأثير الاجتماعي المتبادل، حيث يرى أن الانحراف في السلوك بصفة عامة هو نتيجة صراع ثقافي تظهر ( جاد شعبان: 2006، ص 11)، وعليه يمكن القول أن الهجرة السرية تحدث تبعا لثلاثة أبعاد:

أ - **البعد الفردي:** يكمن في الضغوط النفسية الداخلية التي تؤثر مباشرة على الفرد فتدفعه

إلى سلوك الهجرة السرية.

ب - **البعد الاجتماعي:** يقوم نتيجة وجود تنظيمات اجتماعية أو عصابات ترى أن الهجرة السرية سلوك مشروع يسد نقصا في الأيدي العاملة لدى بعض الدول الصناعية في مجال الخدمات والبناء والزراعة وبصفة عامة المهن الهامشية.

ولذلك تشدد التشريعات الحديثة على توقيع العقاب، وتنص على توسيع مجال الأفعال التي تعتبر الهجرة السرية جريمة، ويعاقب القانون الأشخاص الذين كونوا عصابات أو تنظيمات بغرض تنظيم عمليات الهجرة السرية، أو الأشخاص المساعدين، سواء بالإرشاد

أو تسهيل العبور إلى الدول، أو إيواء الأشخاص المهربين أو تهريبهم، أو إعداد أماكن لإخفائهم، وتوفير وسائل النقل لهم، أو القيام بعملية النقل في حد ذاتها.

**ج - البعد الظرفي:** ينشأ نتيجة الأحداث المفاجئة التي تُعرض الأفراد إلى ضغوطات بيئية قاسية يستحيل معها التفكير الحكيم و اختيار السلوك السليم، والهجرة السرية وفق هذا المنظور تحدث بالتدرج، تبدأ الرحلة بالاغتراب و الإحساس بالعزلة والقهر في الثقافة المحلية، و تنطلق بمحاولات أولية، تمر بردود أفعال مجتمعية قاسية (من جهة المجتمع يرد على السلوك بالعقاب و من جهة أخرى عصابات متخصصة تثير العنف الاجتماعي)، يتخلل الرحلة تبادل مشاعر الحقد والكراهية و العدوانية بين الأطراف المشاركة فيها، و تنتهي بإضفاء وصمة الانحراف و الإجرام على المهاجر السري، وفي هذه المرحلة جميع الاحتمالات تكون واردة، فلونفاد نسبة الهجرة السرية مرده وصمة الانحراف التي أضفاها المجتمع على المهاجر السري، وما يزيد الأمر تعقيدا هو الزج بهذا "المنحرف" إلى المؤسسات العقابية ووضعه في قاعات تلتهب بنيران التسلط و القهر و الإجرام بكل أشكاله. ( عزيزة محمد علي بدر: 2007، ص 118).

## 2 - أسباب الهجرة السرية في العالم:

إن قرار الهجرة هو نتيجة لمجموعة معقدة من عوامل متعددة من الصعب تلخيصها في فئات صارمة ودقيقة، فالرغبة في الهجرة تخترق المجتمع على نحو متزايد تتحكم فيها عدة عوامل مختلفة منها العمر والجنس ومستوى التعليم والحالة المهنية، إضافة إلى الانفتاح الكبير الناتج عن إفرازات العولمة والحراك الاجتماعي الذي يسمح بالهجرة في كثير من الأحيان، إضافة لأسباب ثقافية ودينية، حيث يعتبر سكان إفريقيا من أكثر الملتزمين بكسب الرزق للأسرة وتأمين مدخل اقتصادي مستمر، إضافة إلى تأثير الدين في سلوكيات الأفراد وإلزامهم بالنفقة على من يعيلون. ( Lorenzo Kulovi: 2007, p. )

(37) ، ولفهم ظاهرة الهجرة السرية التي أصبحت تقلق بال الحكومات المستقبلية لابد من تقصي أسبابها، والتي يمكن تلخيصها في عدّة عوامل رئيسية:

## 2 - 1 - التباين في المستوى الاقتصادي:

يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلية، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلدان التي لازالت تعتمد أساسا في إقتصاداتها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ما له انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل.

## 2 - 2 - سوق العمل:

خلافًا لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لازال مرتفعا نسبيا وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل. وهكذا فإن البطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية، هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني. ( لبنى عبد الله القاضي: 1998)، ومن أجل الحدّ من هذه الظاهرة، فإن ذلك يقتضي تنمية فاعلة ومستدامة قادرة على خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا .

حيث يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي" إشكالية الهجرة بقوله: "إما أن تُرحّل الثروات حيث يوجد البشر وإمّا أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"، ويشكل التباين في الأجور كذلك عاملا للتحفيز على الهجرة، حيث الحد الأدنى للأجور يفوق بـ3

إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي، على أن هذا الحد لا يحترم أحيانا من طرف أرباب العمل.

ولكن إذا كانت الظروف الاقتصادية تشكل عوامل أساسية في التحفيز على الهجرة، إلا أن ذلك لا يشرح كيف أن البعض يمر إلى مرحلة التطبيق دون البعض الآخر، هذا يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى وهي أساسا اجتماعية و نفسية.

## 2 - 3 - العوامل المحفزة: تتجلى أساسا في ثلاث عوامل:

أ - صورة النجاح الاجتماعي: الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار... إلخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

## ب - آثار الإعلام المرئي:

فالثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة. ( قيش حكيم: 2008، ص 112).

## ج - القرب الجغرافي:

فأوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي إلا بـ 14 كلم والشاطئ الإسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبتة السليبية ، بينما لا تبعد شواطئ إيطاليا عن شواطئ "عنابة" الساحلية سوى 60 ميلا ، إضافة إلى هذه العوامل الاقتصادية والمحفزة، هناك عوامل أخرى مصدرها دول الاستقبال.

## 2 - 4 - عوامل النداء:

إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع، وهو رد فعل أمام غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسة التي تبنتها أوروبا في هذا المجال والتي كانت لها آثار عكسية ، حيث أجبّت من وتيرة الهجرة السرية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة.

وهكذا أصبحت الهجرة مشروعاً مكلفاً واستثماراً يقتضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه، من ديون ومن بيع للأرض والممتلكات... إلخ ، هذا ما يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان مذلاً وصعباً لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع خاوي الوفاض. (عبد الرحيم خليفة: 2008 ص17).

### 3 - تيارات الهجرة السرية:

يتجه معظم المهاجرين في العالم إلى الدول الغنية، التي تتوفر فيها فرص العمل وترتفع فيها الأجور مقارنة بالوضع في بلدانهم، واتجهت معظم تيارات الهجرة السرية إلى الدول العربية النفطية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ودول أوروبا الغربية، وتأتي الدول العربية النفطية في المرتبة الثانية من حيث استقبالها للمهاجرين السريين بعد الولايات المتحدة الأمريكية. (عثمان الحسن: 2008، ص31).

### 4 - نماذج عن الهجرة السرية الدولية.

#### 4 - 1 - الهجرة السرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك:

تمتد الحدود الدولية ما بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بطول يصل إلى 3360 كلم، وعلى الرغم من المراقبة المشددة والمستمرة لهذه الحدود خصوصاً التي تفرضها الولايات المتحدة، فإن عمليات الهجرة السرية والتهريب عبرها ما زالت مستمرة، حيث أصدر الكونغرس الأمريكي "جوان 2006" قراراً أجاز بموجبه بناء جدار بطول 1200 كلم على طول الحدود مع المكسيك للحدّ من هذه الهجرة، والتي لا تقتصر على المكسيكيين وحدهم ، بل إنّ الكثير من المهاجرين يأتون إلى المكسيك كمحطة انطلاق

وتجمّع للدخول إلى الولايات المتحدة ، فهم يأتون من دول أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، وبعدها تتم عملية انتقالهم السريّة من خلال شبكات ومنظمات محلية أو عالمية إلى داخل الولايات المتحدة عبر الحدود وبكلفة باهظة قد تبلغ 10 آلاف دولار عن الشخص الواحد. (لي يون غووك: 2003، ص 41)، وتقدر الولايات المتحدة اليوم عدد المهاجرين السريين فيها بحوالي 12 مليون شخص منهم نحو 6.2 مليون مكسيكي، ولإيقاف هذه الظاهرة أو الحد منها فقد وقّعت حكومتا "المكسيك" و"الولايات المتحدة" خطة شراكة لحماية الحدود تدعى (الشراكة الذكية)، وكما يحدث على حدود الولايات المتحدة الجنوبية يحدث على حدودها الشمالية مع كندا، إلا أن الظاهرة هناك لم تصل إلى حجم كبير يهدد مصالح الولايات المتحدة كما في الجنوب، غير أن الطرفين يتعاونان للحد منها قدر المستطاع. ( المنظمة الدولية للهجرة: 2005، ص 13-15).

#### 4 - 2 - الهجرة السرية في دول الخليج:

إن التقدّم الذي نشأ في التنمية الاقتصادية في دول المجلس ، والذي تطلّب زيادة في حجم العمالة الوافدة وتسبّب في تكوين مستويات متنوعة من مكاتب جلب العمالة، فمنها ما يكون بشكل شرعي والآخر ما كان بشكله غير الشرعي مستغلة اتساع فجوة البطالة في البلدان الفقيرة بمختلف جنسياتها، إضافة إلى تزايد الصعوبات في مسألة الحصول على تأشيرات إقامات العمل. (حسين مجذوبي: 2008، ص 18)، فالعمال الذين يعانون من البطالة في بلدانهم يلجؤون للحصول على إقامة العمل السرية وذلك بهدف اقتناص فرصة العمل بأسرع وقت على الرغم من وجود أنظمة وقوانين صارمة في دول مجلس التعاون تعمل على تحديد استخراج إقامات العمل وتنظيم العمالة الوافدة ومنها نظام الكفيل، إلا أن ذلك لم يصنع عارضاً كاملاً بشكل تام ضد العمليات غير الشرعية لجلب العمالة الوافدة وبشكل منظم تقوم به ربما مجاميع منظمة أو أشخاص وبالتالي فهذه الأعمال ستعمل على الإضرار بشكل رئيسي بواقع العمل في هذه البلدان من خلال تعطيل النظام الرقابي على



الأعداد الحقيقية للعمالة الوافدة وزيادة المشاكل المتأتية من العمالة غير الشرعية لأنها غير محكومة بكفاءة. ( محمد فتحي عيد: 2005، ص 125)، في حقيقة الأمر هناك في الدول الخليجية أسواقاً خاصة تعمل في الخفاء، الوسائل المتبعة فيها هي المتاجرة بتأثيرات ورخص العمل وبشكل بعيد عن مراقبة الأجهزة الرقابية، ولا تضع في حساباتها عوامل المهارة والخبرة والكفاءة للعمالة الوافدة، وبالتالي هي تعمل كمعول هدم في جدار تنظيم واقع العمالة الوافدة التي تسعى إلى تحقيقها دول المجلس، وقد تم إعداد تقارير عديدة من جهات حكومية أو منظمات دولية تبحث في نسب العمالة غير الشرعية في دول مجلس التعاون الخليجي حيث أشار أحد التقارير إلى أن " هناك 15 في المائة من القوى العاملة الوافدة يقيمون بصفة غير شرعية، يشير إلى ذلك ما تكشفه الحملات على الهجرة السرية من وقت لآخر، ففي الفترة من 1996 إلى 1998، مُنح المخالفون مهلة لإعفائهم من العقوبة لإقامتهم غير الشرعية، وكان عددهم في السعودية والإمارات وحدهما " 952 ألف مقيم غير شرعي"، ويُتوقع أن تستمر محاولات تهريب المهاجرين والإقامة غير الشرعية، على رغم القيود التي تزداد شدة، لأن دواعي الانفتاح تزداد قوة هي الأخرى، كما أن الجريمة المنظمة تزداد تنظيمًا ". إنَّ سبل القضاء أو الحدّ من ظاهرة الهجرة السرية يقع تحت اهتمام الجهات المختصة في دول المجلس من خلال عدة إجراءات أولها العمل على " تسهيل إجراءات دخول عائلات العمالة الوافدة وفتح تأشيرات الزيارة من الجنسية والإقامة". ( أحمد علو: 2009، ص 08).

#### 4 - 3 - الهجرة السرية داخل وعبر منطقة تجمع دول الساحل والصحراء:

إن مسألة حركة التنقل داخل منطقة تجمع دول الساحل والصحراء وعبرها، وكذلك داخل المناطق والدول المجاورة لها وعبرها، تعد بطبيعة الحال أمراً هاماً للغاية بالنسبة لأوروبا، لأن هذه الأخيرة تمثل نقاط الوصول النهائية والرئيسية للمهاجرين، وكذلك هو الأمر بالنسبة لأمريكا الشمالية التي تعد الوجهة اللاحقة للبعض الآخر من منظور أوسع.

إن قضية إدارة الهجرة عبر هذه المنطقة، سواء تعلق الأمر بالهجرة الشرعية أو غير الشرعية تمثل مصدر قلق مباشر لدول المنطقة ودول بعيدة عن المنطقة على حد سواء، حيث أن أغلب المهاجرين في هذه المنطقة لا يغادرونها ويبقون داخل حدودها، وبالتالي يمكن القول بأن حكومات المنطقة تعاني من إرهاق أكبر بسبب التكاليف والجهود المرتبطة بعملية إدارة شؤون الهجرة مقارنة بالدول الأوروبية التي يقصدها هؤلاء المهاجرون لاحقاً، ولذلك ينبغي وبقدر الإمكان أن تبقى الحلول والإجراءات الكفيلة بحل جوانب إشكالية حركة التنقل، والاستفادة منها إلى أبعد الحدود داخل حدود هذه المنطقة.

فلنطلقاً من النقاط الجنوبية، هناك طريق للتنقل البري تبدأ من "لاغوس" و"بنن سيتي"، مروراً بكانو وسيكوتو" في شمال نيجيريا، ومنهما عبر الحدود إلى "مرادي" و"زيندر" في النيجر و"أرليت" إلى الشمال، ثم منطقة "تمنراست" في جنوب الجزائر، ومن هناك يتشتت المسافرون باتجاه الشمال. وانطلاقاً من مالي المجاورة، لا تختلف الطريق كونها تبدأ في باماكو في الجنوب مروراً بـ "موبتي" و"تيسا ليت" ومن ثم إلى برج باجي مختار في الجزائر، وبعدها إلى نقاط مركزية في "تمنراست" و"غرداية" بوسط الجزائر، وهناك أيضاً طريق مماثلة تبدأ على ما يبدو في "كوتونو" ثم تمتد في اتجاه "تيامي" ومنها إلى "غاو" في مالي ومنها إلى "عين صالح" في الجزائر.

وبالنظر إلى الوضع إلى جهة الشرق، يمكن وبسهولة تبيان حركة التنقل باتجاه مصر وليبيا من خلال طرق مختلفة عبر تشاد والنيجر والسودان، أما الطرق المتفرعة من ليبيا في اتجاه إيطاليا فإنها جد معروفة عموماً وكثيراً ما تناقلتها وسائل الإعلام. ( محمد محمود السرياني: 2001، ص 61)، عموماً تتطلب كل هذه الرحلات من المهاجرين التحليّ بقدر كبير من الصبر، ويوحى هذا الأمر بأن لحركة التنقل خاصية مشتركة: حجم الرحلات مرتفع، لكنها رحلات غير مستعجلة في العديد من الحالات حيث يتوقف المهاجرون في الطريق ويحاولون البحث عن فرص للعمل والركون إلى الراحة

واستعادة النشاط واستجماع مواردهم وإجراء اتصالات بهدف إحداث توازن في رحلاتهم. وهناك طريق بديلة داخل المنطقة عوض الطريق المعتادة في اتجاه الشمال تقود في اتجاه جهة الغرب، وفي هذه الحالات فإن المهاجرين بدلا من التوجه شمالا في اتجاه نيجيريا أو بنين أو مالي، يتوجهون غربا نحو موريتانيا، ومن نواكشوط أو مناطق أخرى عبر الساحل الأطلسي يمكنهم الاستمرار برا إلى أن يصلوا إلى نقاط مختلفة في المغرب حيث يبحثون عن فرص العبور المعتادة

والمتنوعة إلى داخل إسبانيا. ( عبد الله البقالي: 2011، ص 55 ). وهناك طرق بديلة أخرى عبر منطقة جزر الكناري، وبالإضافة إلى الطرق البرية في وسط

القارة هناك بطبيعة الحال الطرق الجوية العادية بالنسبة للذين يتوفرون على الإمكانيات فعلى سبيل المثال، يمكن للمسافرين من بعض المناطق في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي الوصول إلى ليبيا ومصر عبر طرق متنوعة ، وفي الوقت الذي توجد فيه كل الطرق التي تم وصفها في القارة، فإنه من الأهمية بمكان دراسة كيفية تفاعل هذه الطرق القارية وكيف يستعملها المهاجرون القادمون من خارج إفريقيا والذين يستعملونها، خصوصا منطقة الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء والدول المجاورة لها، كنقطة عبور إلى أوروبا ووجهات أخرى لاحقا، ويبدو أنه من بين الطرق المعتادة تلك التي تستعمل في عمان بالأردن كنقطة عبور للمسافرين الوافدين جوا من الصين والهند وباكستان، ومن بين دول أخرى، في اتجاه المغرب حيث يستأنف بعض من هؤلاء المسافرين رحلاتهم عبر الطرق البرية والبحرية المعتادة، وهناك طريق أخرى من باكستان إلى باماكو، ومنها إلى الطرق البرية التي سبق وصفها، وهذه الطرق معروفة جيّدا، وهناك بكل تأكيد طرق أخرى، ولا يمكن اعتبار بطبيعة الحال حركة التنقل هذه بأنها غير شرعية لأن العديد من المسافرين يحملون تذاكر سفر ووثائق شخصية مشروعة لدى وصولهم إلى القارة ، لكن عندما يقوم هؤلاء الزوار بتجاوز المدة القانونية المحدد في تأشيراتهم أو يبدؤون بالتنقل

بطرق سرية إلى مناطق أبعد، فإن حركة التنقل تصبح غير شرعية ومبعث قلق لدول هذه المنطقة ولأوروبا ووجهات أبعد على حد سواء.

## 5 - أبعاد الهجرة السرية:

يخلص من التحليل السوسيولوجي للاتجاهات النظرية المفسرة للهجرة السرية، أن هذه الظاهرة ترتبط بالأبعاد التالية:

- 1 - ضغوط البيئة و ما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي و الروابط الاجتماعية ، وفي هذا الإطار يمكن توظيف نظرية التفكك الاجتماعي لتفسير الهجرة السرية، وتفيد الملاحظات الميدانية أن المهاجرين السريين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
  - 2- اختلال التوازن بين الأهداف و الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة، يُعرض المجتمع إلى حالات من الاضطراب، فيضعف التماسك و التماسد الاجتماعيين، مما يؤدي إلى ظهور الانزلاقات. (Noria ouali : 2002, p 37) وعليه يمكن تصنيف الهجرة السرية وفقا لنظرية " دوركايم " في الانتحار إلى ثلاثة أنواع:
- ### 5 - 1- الهجرة السرية و كونها انتحار أناني:

يحدث هذا السلوك بسبب النزعة الفردية المتطرفة وانفصال الفرد عن الثقافة التي يعيش فيها، و ينشأ هذا النوع من السلوك نتيجة ضعف درجة التضامن الاجتماعي داخل المجتمع، حيث لا يجد المهاجر السري من يساعده عندما تحل به أي مشكلة و تصبح الهجرة السرية من الاستراتيجيات الحيوية التي يحددها لنفسه.

## 5 - 2 - الهجرة السرية و كونها انتحار إيثاري:

تحدث هذه الحالة عندما يكون الفرد مرتبطا ارتباطا وثيقا بجماعات أو أشخاص متشبعين بفكرة الهجرة السرية.

## 5 - 3 - الهجرة السرية و كونها انتحار أنومي: تحدث الهجرة السرية في هذه الحالة عندما:

- تتحلّ النظم الاجتماعية و الثقافية و الأخلاقية في المجتمع.
- تضطرب الحياة الاقتصادية و السياسية في المجتمع.
- تحدث هوة ثقافية تفصل بين الأهداف و بين الوسائل، بين الطموح الشخصي و بين ما هو متوفر فعلا، و بالنتيجة يمكن القول أن هذه النظرية تفسر الهجرة السرية من منطلق أن المهاجر السري يشعر بأنه غير قادر للوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف التي وضعها المجتمع لأفراده، بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية، أو لأنه لا يستطيع الاندماج في الثقافة المجتمعية، فيُجبر على الانسحاب. و هذا الموقف يعتبر نمط من أنماط عدم المعيارية. ( نجيب بخوش: 2009، ص 05).

## 5 - 4 - مخالفة القيم و المعايير التي يشترك فيها غالبية الناس في المجتمع:

في هذا الصدد تفسر الهجرة السرية على أساس أنها سلوك منحرف، و يقوم المجتمع بإضفاء وصمة الانحراف على المهاجر السري، مما يؤدي إلى بلورة نقمة الجمهور ضد الشخص الممارس لهذا السلوك، و أيضا تأكيد نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه.

## 5 - 5 - التقليد:

حيث أن الهجرة السرية تنشأ بتأثير نموذج يحتذى به، وتلعب وسائل الإعلام دورا هاما في تحريك الدوافع الذاتية، حيث أن الفرد الذي يملك استعدادا للهجرة، يندفع بقوة التقليد نحو ممارسة هذا السلوك.

## 5 - 5 - الموضوعة:

ويعبر عن ذلك بقانون الاندماج أو قانون تداخل الموضات والعادات وتزاحمها، وحلول بعضها محل بعض الآخر.

## 5 - 6 - قوة خفية:

في المجتمع تدفع الفرد إلى البحث عن منافذ للهجرة السرية، من منطلق أن أرض الله واسعة والإنسان لا بد عليه أن يتحرك ليرزق. ( نجيب بخوش: 2009، ص 06).

## 6 - الهجرة السرية إلى أوروبا:

### 6 - 1 - المناطق المضيفة للهجرة السرية في أوروبا:

يمكن الإطلاع على أن جميع أجزاء قارة أوروبا تتأثر بالهجرة السرية تبعا لتطور طرق الهجرة التي من خلالها تسعى أوروبا لتغيير ضغط الظروف الخارجية (تغيير التشريعات واللوائح التنظيمية وتحسين الإشراف على الحدود، أو قسم منها خصوصا بالقرب من مناطق الصراعات الإقليمية، الخ..)، ولكن في المناطق المضيفة الرئيسية التي يحتمل أن تقدم معظم الوظائف وفرص العمل غير النظامية أو حتى غير قانونية، هذه الوظائف كما لاحظ العديد من المتتبعين لا تزال هي نفسها وفي ميادين المواد الغذائية والمنسوجات والملابس، والبناء والأشغال العامة، والخدمات المنزلية والشخصية والزراعة، خصوصا في البساتين الكثيفة، وزراعة الكروم، وزراعة الأزهار وما إلى ذلك. (محمد رمضان: 2008، ص 34 - 38). ويمكن تصنيف المناطق إلى:

مناطق عبور والتي يمكن على الأقل اعتبارها كذلك مؤقتاً، وهذا بالتركيز على الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بوجود المهاجرين السريين ومن أهمها: (فينتيميليا-Vintimilla)، كما يتركز عدد من الأنشطة غير الرسمية في المناطق الريفية مثل: (شمال شرق إيطاليا كاتالونيا، الأندلس والمناطق المنتجة للنبذ الخ..) ومنطقة الإيخيدو (إسبانيا)، ومعظم التجمعات الحضرية الكبيرة و المدن و المناطق الحضرية الكبرى، ويرجع تركيز الغالبية العظمى من المهاجرين السريين لأسباب مختلفة، حيث إن العواصم تتضمن المرافق، وتحتوي على المنظمات الدولية غير الحكومية المسؤولة عن إدارة شؤون فئات معينة من السكان مثل (طالبي اللجوء واللاجئين). ( Esteban de Tapia: 2002, p. 97).

## 6 - 2 - تدفقات الهجرة السرية إلى أوروبا:

إذ بلغ صافي الهجرة السنوي في الاتحاد الأوروبي حوالي "مليون شخص في السنة" خلال السنوات الأخيرة، خاصة في بلدان جنوب أوروبا (إيطاليا - فرنسا - إسبانيا)، واستناداً إلى تحليل البروفيسور "أنطونيو مارتين أرتيليس"، فإن عدد المهاجرين السريين في إسبانيا لوحدها قد بلغ (1.984.573) مهاجراً غير شرعي اعتباراً من 1 جانفي 2002، ذلك أن ظاهرة الهجرة السرية هي أساساً من البلدان النامية المتواجدة خارج الاتحاد الأوروبي، مع تسجيل تغلغل متزايد في بقية الدول الأوروبية في السنوات الأخيرة، ومن المقدر أن عدد المهاجرين تقريباً هو أكثر من 6 % من مجموع سكان إسبانيا، وهو المعدل الذي تجاوز 8 % في دول مثل فرنسا والسويد، وبدرجة أقل في دول بلجيكا وألمانيا والنمسا، هذا في غياب معطيات رسمية تؤكد بصفة جازمة العدد الحقيقي للمهاجرين السريين ، وتشهد أوروبا زيادة كبيرة في نسبة الهجرة السرية هذه الأخيرة التي عززت درجة النمو الاقتصادي، على الرغم من استمرار المستويات العالية من البطالة، وهي مسألة تؤثر بقوة في القوى العاملة ففي إسبانيا لوحدها يشكل المهاجرون القادمون من:

\*الإكوادور (21 %)، كولومبيا (16 %)، المغرب (12.7 %)، رومانيا (7 %)، الأرجنتين (6.75 %) البيرو (5 %)، وجمهورية الدومينيكا (3.2 %) الخ.

\* كما تشكل جزر "البليار" و"كاتالونيا" و"مدريد" و"جزر الكناري" و"مورسيا" ومناطق الحكم الذاتي أعلى نسبة من المهاجرين الغير شرعيين، والتي تشكل مراكز للجذب وهذا لأنها توفر فرص العمل، وهي النسبة التي ازدادت خمسة أضعاف بين عامي 1996 و 2003. (Daniele Albarracín: 2006, p 29).

### 6 - 3 - تأثيرات الهجرة السرية:

رفض المهاجرين من طرف المجتمع المضيف يستند على منطق الاستبعاد، وهو مرادف للاستبعاد الاجتماعي والعزل الاجتماعي، ويعني استبعاد المهاجرين السريين أو النفور من التيار الرئيسي للمجتمع الوافد ولكن عموما وفي اتصال مع المتغيرات الجذرية الإثنية (أو بين الجنسين)، فإن الاستبعاد الاجتماعي يشير إلى الجوانب الثقافية، في حين أن العزل الاجتماعي يشير إلى مجال الأعمال والوظائف، والذي يميل إلى وضع بعض الأقليات الإثنية والعرقية في المكانة الاجتماعية الثانوية وعدم وجود حقوق معينة، وتقليص الحريات وفرص الحياة في بعض الحالات، وقد يرافق العزل الاجتماعي بمعارضة من الجمهور وبمشاعر قوية من الرفض و التنصل بحيث تطور التصور المنطقي للاستبعاد الاجتماعي تجاه المهاجرين السريين على أساس ثلاثة أبعاد:

\* الأمن العام (الجريمة وجرائم الشوارع: السرقة، الاتجار بالمخدرات، الابتزاز، الخ...).

\* الهوية الثقافية (تفهم على أنها هجمات على الأنا الاجتماعي والخوف من الاختلاف الثقافي).

\* التنافس على الموارد (وخاصة في العمل، والمسكن وجميع ضروريات الحياة).



وهذا النموذج يبين بوضوح تأثير المهاجرين والظروف المادية والعوامل المؤسسية لها في تشكيل الأثر على المجتمع المضيف. (Emilio Tortoza: 2002, p. 35-36).

### 6 - 3 - 1 - تأثيرات الهجرة السرية في بعض الدول الأوروبية:

#### أ - في إسبانيا:

حيث أظهرت دراسة "جوزيف أنطوان"، التي كانت حول الهجرة السرية في

إسبانيا:

\* أن ظاهرة الهجرة السرية في إسبانيا في الوقت الحالي ليس لها نفس الخصائص المتواجدة في البلدان الأوروبية الأخرى مثل ألمانيا وفرنسا أو في المملكة المتحدة، والتي عادة ما تستغرق وقتاً أطول لمعالجة الظاهرة وهذا ما يضع لإسبانيا موقفاً يمكنها من الاستفادة من تجارب الآخرين، ويكون قادراً على التصدي للظاهرة ورسم سياسة للدولة بالتخطيط والبرمجة والتنسيق بين جميع القوى العامة، من أجل المشاركة والإسراع في معالجة ظاهرة الهجرة السرية في الاتحاد الأوروبي. (Gloria Gabrielli et al: 2007, p. 12).

\* اعتبرت الدراسة أنه من المتوقع أن يستمر تدفق الهجرة السرية الحالية، وذلك أساساً في حوض البحر الأبيض المتوسط، بسبب الحاجة إلى العمالة في بعض القطاعات، وستزداد نسبتها في السنوات المقبلة.

\* تشير البيانات الحديثة إلى أنه وفقاً للتوقعات القائمة حول السنوات القادمة، ستكون زيادة مهمة في مجموع السكان المهاجرين السريين خصوصاً من (شمال أفريقيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان الصحراء الأفريقية، والصين).

\* أشارت الدراسة إلى أن التركيز العالي للمهاجرين السريين ، يكون أساساً في مناطق الحكم الذاتي مثل: الأندلس، جزر البليار، كاتالونيا ومدريد ومورسيا وفالنسيا، وسوف

تستمر في السنوات المقبلة، كما سيكون واقعا في جميع أنحاء الأراضي الإسبانية.  
(جوزيف أنطوان: 2006، ص 215-244).

### ب - في إيطاليا:

تشكل سردينيا بالفعل ممر لعبور المهاجرين الغير شرعيين من شمال أفريقيا، خاصة من تونس والجزائر عبر خط (تراباني - كالياري)، وهو الخط البحري الذي فتح في القرن التاسع عشر، وفي الآونة الأخيرة، أصبح هذا الخط ينتهي بمجموعة من الموانئ الصغيرة في سردينيا بسبب تدفق المهاجرين السريين، وهو الموقف الذي يحول منطقة شبه الجزيرة الإيطالية إلى منطقة مستهدفة في الواقع، حيث تبقى روما في شمال البلاد هي المقصد الرئيسي لأولئك الذين يصلون ميناء "فيوميتشينو" من الخارج. وترتبط سردينيا مع كالياري من خلال التعاملات اليومية ومنها إلى ميناء "سيفيتافيتشيا" وأخيرا إلى "نابولي"، وهو الأمر الذي جعل سردينيا تشكل الخلفية الطبيعية لروما. وبالتالي، فإن سردينيا هي منطقة حدودية تستحوذ على أكثر موانئ الوصول المرتبطة بخطوط الملاحة مع الموانئ الأجنبية، ونادرا ما تكون الوجهة النهائية مدن مثل لومبارديا ولاتسيو حيث كان الكثير من المهاجرين السريين يتبعون مسار (فينتميليا - جنوة - بورتو تورييس - كالياري) ، وقد كشفت الدراسة أن سردينيا تعتبر المنطقة الأولى وبوابة المقصد في إيطاليا، كما تشكل رفقة صقلية مناطق عبور ولا سيما في "تراباني"، أو عن طريق موانئ "بوجليا" و "ترينتينو" و "ألتو أديجي" خصوصا للذين يأتون من أوروبا الوسطى والشرقية، ويبدو أن سردينيا قد دخلت في الواقع ضمن المناطق التي تؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة للقراء بسبب بعض العوامل المحلية التي تشجع الوافدين الجدد، والاستقرار النسبي الموجود بها، وغض الطرف من الحكومة الإيطالية، إضافة إلى تزايد حس الضيافة في سردينيا، وكذلك عمل الهياكل التنظيمية والتي تتراوح ما بين رابطات الأجانب والجمعيات المختلطة الجنسيات والتي تلعب دور الوسائط الثقافية ، ويوجد ما يقرب من 45 بلدة ساحلية في

سردينيا أهمها: "Saint Elena - Capoterra Elmas--Pirri -Assemini - Montserrati" (أبو تراب الموسوي: 2010، ص 03)، ووفقاً لتعداد سكان الدولة الإيطالية، فإن سكان سردينيا يشكلون ما نسبته: (1,1%) في عام 2001. وتستند سردينيا على الأنشطة البحرية، والزراعة وتربية الماشية وعلى مجال صيد الأسماك والنقل البحري وبناء السفن وجميع الأنشطة، أما الصناعة فهي ممثلة تمثيلاً ضعيفاً بين جميع القطاعات الرئيسية، أما بالنسبة لسوق العمل فهو ضعيف ولا يتيح فرصاً كثيرة للعمل مما يجعل الجزيرة تشكل منطقة للعبور فقط. (Maria Luisa Jnteski: 2003, p. 43).

حتى عام 1998 كانت السلطات الإيطالية تأمر غير المصرح لهم بالبقاء في البلد بمغادرته في غضون خمسة عشر يوماً، ولكن الحكومة بدأت منذ ذلك التاريخ في تطبيق سياسة الاحتجاز الإجباري لكل من يحاول دخول الأراضي الإيطالية أو دخلها فعلاً دون تصريح، وبدأت الحكومة تعمل بنظام مراكز الإقامة المؤقتة، ويُحتجز اليوم في هذه مراكز الأجانب بلا وثائق الذين ينتظرون الترحيل مدةً غايتها ستون يوماً، ومن يصل منهم إلى البلاد يودع فور دخوله مركزاً من مراكز المساعدة الأولية. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة منذ عام 2005 وبموجب لائحة "بوسي- فيني"، باحتجاز طالبي اللجوء في مراكز تحديد الهوية فترة غايتها عشرون يوماً ريثما تُفحص طلبات لجوئهم، كما تقوم الحكومة بتعديل وإعداد بعض مراكز المساعدة الأولية حتى تصبح مراكز لتحديد الهوية، وجميع هذه المراكز في الواقع معتقلات، ما دام المحتجزون لا يتمتعون بحرية مغادرتها، وما يسمى بـ"مركز الإقامة المؤقتة والمساعدة"، مثل المركز القائم في جزيرة لامبيدوزا، هو مركز يجمع بين مركز الإقامة المؤقتة ومركز المساعدة الأولية. (علي بن أحمد العيسائي: 2006، ص 32)، وجاء في تقرير المنظمة أن المخيم أحواله بالغة التدهور، وبدائية إلى حد بعيد، وكانت المرافق في وقت الزيارة نظيفة نسبياً ولكنها كانت على مستوى بالغ الانحطاط، وكانت مقصورات المراحيض بلا أبواب وتطل على المنطقة الجماعية التي توجد بها أحواض غسيل الوجه واليدين وليس هناك وصف أغزر تفصيلاً

للمركز مما أورده الصحفي الإيطالي "فابريسيو غاتي" والذي قضى أسبوعاً فيه في سبتمبر متظاهراً بأنه من طالبي اللجوء الأكراد، إذ نشر مقالاً في المجلة الإيطالية "إسبرسو" يوم 7 أكتوبر 2005 يصف فيه الأحوال غير الصحية إلى حد بعيد، بما في ذلك انسداد الأحواض والمراحيض، وذات يوم أرغمه رجال الشرطة الإيطاليون على الجلوس في مياه الصرف الصحي وأبقوه ساعات طويلة في الشمس الحارقة، وقال غاتي إنهم قاموا في يوم آخر بإرغام مجموعة من المحتجزين على خلع ملابسهم تماماً وجعلوهم يتصارعون مع غيرهم من المحتجزين وقال غاتي إنه شاهد رجال الشرطة الإيطالية وهم يضربون بعض المحتجزين، ويسلكون سلوكاً بذيئاً ومهيناً، تجاه آخرين أمام الأطفال. (هيومن رايت ووتش: 2006، ص 84).

وفي مارس 2006 عُقد اتفاق حول لامبيدوزا بين الحكومة الإيطالية، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والصليب الأحمر الإيطالي، ومن شأن هذا الاتفاق تحسين الأحوال، فموجبه أصبح للمفوضية وجود في الجزيرة، وأصبح من صلاحياتها المساعدة على تحديد طالبي اللجوء وتوفير المعلومات العامة عن حقوق اللجوء للأشخاص الذين يصلون إلى لامبيدوزا، مع مساعدة أضعفهم وأحوجهم إلى العون، ويهدف وجود المنظمة الدولية للهجرة والصليب الأحمر الإيطالي في المخيم إلى معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة، وشؤون الأحداث الذين لا يصاحبهم بالغ. وطبقاً لما تقوله المنظمة الدولية للهجرة، فإن وجودها لن يقتصر الهدف منه على مساعدة السلطات في إدارة تدفقات الهجرة غير النظامية، ولكنه سوف يشمل المساعدة في إيجاد حلول للمهاجرين وفق القانون الدولي، وبحلول ماي 2006 كانت السلطات قد أقامت مرافق صحية إضافية، وظللاً تحمي من الشمس، ومبنى جديداً لإقامة النساء، ولكن الأحوال ظلت سيئة. وقال وزير الداخلية "جوليانو أماتو"، في خطاب ألقاه على البرلمان في أوائل جوان 2006، إن الحكومة زادت من عدد العاملين في مركز "لامبيدوزا"

ورفعت مستوى خدمات النقل وأعلن في وقت لاحق من الشهر نفسه أن نحو 9500 أجنبي قد مروا من خلال ذلك المركز منذ أول جانفي 2006، وتقوم الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم الذي يرأسه "رومانو برودي"، رئيس الوزراء مع منظمات المجتمع المدني بالضغط بشدة على الحكومة حتى تغلق جميع مراكز الإقامة المؤقتة والمساعدة. (Netherlands Interdisciplinary: 2008p 36) ويشير قانون الهجرة السرية في إيطاليا إلى أن كل شخص يشجع على الدخول غير القانوني للأجانب في إيطاليا و يكون الشخص مواطن إيطالي فيها، فعقوبته السجن لمدة تصل إلى 3 سنوات مع غرامات تصل إلى ( 15 ألف أورو) . وتضاعف العقوبة من 4 إلى 12 سنوات سجنًا وغرامة قدرها (15 ألف أورو) إذا كانت قد ارتكبت من قبل ثلاثة أشخاص أو أكثر عن طريق استخدام الخدمات الدولية كالنقل أو وثائق مزورة أو خلاف ذلك ويتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة ، وفي حالة استغلال أو إشراك الأطفال في الدعارة فإن مدة العقوبة تكون من 5 إلى 15 عاما في السجن وغرامة تصل إلى (25 ألف أورو).

(Luca Zaya: 2002, p. 18).

### 6 - 3 - 2 - تأثيرات الهجرة السرية على بعض دول المصدر (البلدان العربية):

توجد آثار سلبية عديدة للهجرة العربية منها تقليص حجم قوى العمل الإنتاجية كمًّا ونوعًا واستنزاف الكفاءات الضرورية بواسطة هجرة العقول، التي تمثل اليوم إحدى معوقات التنمية الشاملة المعتمدة على التقنيات والتكنولوجيات المتطورة الضرورية لهذه البلدان الصاعدة، كما أحدثت الهجرة خللاً وظيفياً كبيراً في مجتمعات البلدان العربية المصدرة للعمالة، خصوصاً ذلك الفراغ الكبير في العمالة الداخلية: زراعة صناعة ، خدمات، وأثر سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً القطاع الزراعي. ( إليزابيث فرانتر: 2009، ص 07)، ويرى بعض الخبراء أن الهجرة السرية لها جوانبها الإيجابية التي تتمثل في امتيازات تصدير قوى العمل للخارج، بما تتضمنه من تحسين الميزان التجاري

للدولة عبر تحويلات قوى العمل، والحد من وطأة البطالة، وتوظيف قوى العمل الزائدة، واكتساب مهن وحرف وتقنيات جديدة بواسطة خبرة العمل بالخارج، مع إمكانية تمويل وتنفيذ المشروعات الاستثمارية بالمشاركة الخارجية. (خالد سلامة: 2005، ص 25).

### 6 - 3 - 3 - تأثيرات الهجرة السرية على صورة المغتربين العرب:

1 - للهجرة تداعيات وتفاعلات اجتماعية وثقافية ونفسية بالنسبة للمهاجر، تختلف درجاتها ومستوياتها من حيث أثارها السلبية أو الإيجابية، تبعاً لظروف وأوضاع كل مجتمع، وظروف كل مهاجر، بل وكل مرحلة، فإذا كانت الهجرة في مقومها المادي، تمثل رحيلاً عن الوطن، سعياً وراء توفير متطلبات مادية أو مهنية أو اجتماعية، فإن لها وجهاً آخر يتعلق بمجموعة من القيم والمبادئ التي يحملها المهاجر معه من وطنه، وتلك التي يواجهها في بلد الهجرة، مما يتطلب محاولة إعادة تشكيل شخصيته من خلال التوفيق والموائمة، بين ما هو أصيل من قيم وعادات تقاليد موروثة، وما هو طارئ ومتغير في بلاد الهجرة. فالمهاجر في المراحل الأولى يحاول انتزاع نفسه من بيئته الاجتماعية ووسطه العائلي ومحيطه الثقافي والديني، ليعيد زرع نفسه في بيئة غير مألوفة تماماً له، وهي مسألة نفسية ومعنوية معقدة وبالغة الصعوبة، وتتوقف محصلة هذا التفاعل في النهاية على مدى ما يتخلّى عنه المهاجر بالنسبة لما حمله معه من وطنه الأصلي من زاد ثقافي واجتماعي، وقدرته على تبني معايير حياتية ثقافية واجتماعية جديدة، وتتوقف صيرورتها ونتائجها في النهاية، على مدى استعداد المهاجر للاندماج من ناحية، وبين ما تسمح به أوضاع وظروف بيئة الدولة المضيفة التي هاجر إليها، لتسهيل هذه العملية من ناحية أخرى. وفي إطار هذه العملية يواجه مهاجرو شمال أفريقيا، صعوبة في تعايش مكونات الهوية الخاصة التي ورثوها، ومتطلبات التكيف مع مجتمعات الهجرة. وقد نجح بعضهم في الاندماج نسبياً في مجتمعات الهجرة، وبالمقابل عزل البعض الآخر أنفسهم داخل ما يسمى بـ"الجيتو الاختياري" التي تعني الانعزال طوعاً أو كرهاً عن المجتمع

المحيط، وتقليل نقاط وحالات التفاعل والتعايش معه إلى أقل حد ممكن، وذلك عن طريق قصر ممارسة الحياة العادية داخل هذا الجيتو، والعلاقة مع المحيط الخارجي تكون محدودة وتتسم بالشك المتبادل، وهو ما يسئ للمهاجر العربي والمسلم، وبطبيعة الحال فإن المهاجرين من شمال أفريقيا بطريقة غير قانونية، تكون عزلتهم عن مجتمعات الهجرة مضاعفة، لخشيتهن من انكشاف أمرهن وترحيلهن.

2 - لا شك أن الهجرة السرية تلحق ضرراً جسيماً بحقوق الأفراد والمهاجرين السريين، كما أنها تؤثر على برامج الهجرة القانونية، وتزعزع استقرار وأمن كل من البلدان المصدرة والمستقبلة معاً، فالتدفق غير المسحوب للمهاجرين بطريقة غير شرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي له تداعيات سلبية على أبناء بلدانهم العاملين بطرق قانونية، فهم يتنافسون على القبول بأجور أقل، إن لم يكن العمل بأي أجر نتيجة ظروفهم وأوضاعهم الضاغطة، الناتجة عن تواجدهم في دول الاتحاد الأوروبي بطرق غير قانونية.

3 - بصفة عامة هناك بعض المبالغة في الحديث عن التداعيات السلبية للهجرة السرية على صورة المغترب العربي، فإذا كان هناك تشويهاً لهذه الصورة فإنه يعود بالدرجة الأولى إلى ما تمتلئ به المؤلفات والمقالات والأبحاث الغربية من مغالطات عن الإنسان العربي، والترويج لمفاهيم خاطئة عن العرب في الأوساط الغربية بالقول مثلاً: ليس جمود الإسلام سبب تخلف العرب، بل أن طبيعتهم الجامدة الثابتة، غير القابلة للتطور، هي السبب في كون دينهم جامداً ومجتمعهم راكداً، وتكوين الفرد العربي فهو صاحب فردية جامحة، لا يدين بالولاء لغير أسرته وطائفته، إنها أمة ضد التطور، ضد العلم، ضد الديمقراطية، ضد التحديث، وأن المجتمع العربي متناحر بالفطرة، وأن العرب بطبيعتهم يكرهون الغرب، إلى غير ذلك من أقاويل تمتلئ بها الكتب والمقالات الغربية المعادية لكل ما هو عربي، ومن هذا المنطلق فإن الهجرة السرية وإن كانت تسئ للمغترب وتنسب إليه سمة استرخاخص الحياة، إلا أنها ليست من بين العناصر الرئيسية التي تُشكل "صورة "

المغترب العربي، أو تؤثر فيها بدرجة كبيرة ، فهناك عناصر أكثر تأثراً وخطورة على صورته للاعتبارات التالية:

أ - أن ظاهرة الهجرة السرية ليست قاصرة على منطقة شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، بل أصبحت ظاهرة عالمية والمشاركين فيها من مختلف الجنسيات ابتداءً من الآسيويين ومروراً بالأفارقة، وانتهاءً بالعرب. كما أن بعض دول المجموعة الأفرو عربية تعتبر في نفس الوقت دول تصدير وعبور واستقبال. ويلاحظ أن تيارات الهجرة الكبرى فيها تتم داخل المجموعة الأفرو عربية نفسها، وعلى مستوى كل إقليم فرعي من هذه المجموعة، ونسبه ضئيلة فقط من هذه الهجرة تتجه نحو الشمال أي نحو دول الاتحاد الأوروبي، وجانب صغير منها يمثل الهجرة غير القانونية، والذي تلعب فيه مافيا الاتجار في البشر دوراً رئيسياً، وهي عصابات توجد مراكزها الرئيسية في الدول الأوروبية، وهو ما يقتضي جهداً مركزاً من الأجهزة الأمنية الأوروبية لإيقاف هذا النشاط غير القانوني. ( محمود عبد الرؤوف كامل: 2007، ص 42).

ب - إن أخطر ما يؤثر في صورة المغترب العربي في دول الاتحاد الأوروبي هو المبالغة المتعمدة في الربط بين المهاجر العربي المسلم والإرهاب، إضافة لتداعيات عدم الاستقرار والاضطراب المتزايد في العالم الإسلامي المجاور وقضاياها، والتي تجد صدى بين الجاليات العربية والإسلامية المقيمة في دول الاتحاد الأوروبي، وتزيد المخاوف من المهاجرين من دول الجنوب غير المرغوب فيهم.

ج - إن سوق الهجرة للعمل هي سوق مفتوح أمام المنافسة الدولية لمختلف المهارات، والملاحظ أنه أصبح هناك تدنياً واضحاً في المستوى المهني للأيدي العاملة العربية، مقارنة على سبيل المثال بالعمالة الآسيوية، وهو أمر يسئ لمركز العامل العربي في أسواق الهجرة.



د - أحياناً نجد أن بعض سلوكيات المهاجر العربي لا تتماشى مع قيم مجتمع الهجرة، فصحيح أن لكل مغترب معتقداته وعاداته وتقاليده وثقافته، ويصعب إزالتها، لكن يلاحظ ميل المهاجرين العرب إلى التوقع جغرافياً داخل دول الاتحاد الأوروبي لأسباب متعددة، مما يحول دون تفاعلهم واندماجهم مع باقي السكان. ( 17p , Francesca Romero:2005)، ومن هنا فإن سلوك عدد متزايد من المغتربين العرب إلى دروب الهجرة غير القانونية إلى الاتحاد الأوروبي لن تزيد كثيراً من الصورة السلبية السائدة للمهاجر العربي، بقدر ما تسبب أكثر للأنظمة العربية التي لم تتجح مشاريعها التنموية والاجتماعية، في الاحتفاظ بمواطنيها، وتجعل أوطانهم بلدان يطيّب العيش فيها، ولا تضطرهم العوامل الطارئة فيها إلى الهجرة خارج ديارهم. ( مصطفى عبد العزيز مرسي: 2007، ص 13 - 16).

## 7 - المهاجرون السريون في أوروبا:

### 7 - 1 - الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين السريين في أوروبا:

إن الوضع الاقتصادي للمهاجرين السريين هو بالتأكيد صعب للغاية بسبب توافر عناصر عدم الاستقرار مثل عدم وجود أي شكل من أشكال الضمان، ووجود حالات محتملة من الاستغلال واللجوء المتكرر إلى أعمال غير معلنة عنها، كما أن دخول المهاجرين السريين لن يمنح لهم الحق في القيام بأي نشاط مربح، بشكل متكرر وبالتالي عدم إيجاد نظام

اقتصادي مواز لاقتصاد الدولة المضيفة، الأمر الذي لا يمكن الاستغناء عنه لأنه يشكل فرصة لكسب الدخل، بالإضافة إلى استغلال المهاجرين السريين في الأعمال الشاقة ودون أي ضمان للدفع. (محمد مصطفى عبد العزيز: 2006)

ورغم إدخال نظام الحصص التي وضعتها الحكومة بالنسبة للعمال، والتي كانت في الماضي كافية لتلبية الطلب على العمالة، فإن التشريع الحالي ينص على عقوبات بما في ذلك القانون الجنائي، الذي يعاقب أي شخص يقوم باستخدام المهاجرين الأجانب الذين لا يحملون وثائق، ولكن هذا لم يثني عزيمة هؤلاء الذين ما زالوا في حاجة إلى استخدام العمالة الرخيصة أو غير المتاحة في السوق، فموقع المهاجرين السريين في سوق العمل يبين بصفة خاصة الترابط المكاني مع العمالة من خلال وجود أكبر عدد من المهاجرين السريين في مناطق الجنوب حيث الطلب على العمالة المحلية يستهدف بالأساس العمال الأقل مهارة والذين يتقاضون أجورا زهيدة، بالإضافة إلى استخدامهم في الأعمال المنزلية. وفرص العمل تتركز في قطاعي البناء والزراعة غالبا وفي ظروف "ليلية" في مجال الزراعة خاصة، وهناك ما يسمى بـ "دائرة الأجانب الموسمية" وهي شبكة توظف المهاجرين السريين وتتحرك خلال السنة على نطاق واسع بين مختلف مناطق جنوب إيطاليا للعمل في ميدان جني الفواكه والخضروات خلال الصيف، كما هو الحال في شهر سبتمبر في صقلية بالنسبة لموسم جني الزيتون والطماطم، ومن الخريف إلى الربيع في العديد من المنتجات التي تكون زراعتها عن طريق البيوت الزراعية البلاستيكية، ويمثل القطاع الزراعي واحدا من مجالات العمل التي تستوعب أكبر قدر من العمالة المهاجرة بطريقة غير الشرعية. (Oliviero Forti et al: 2005, p. 46).

## 7 - 2 - خصائص المهاجرين السريين:

\* يلاحظ أن غالبية المهاجرين هم من العاطلين عن العمل.

\* مستوى التعليم يختلف باختلاف العمر والجنس، مع ارتفاع معدل الأمية.

\* الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأسر المهاجرين، بطبيعة الحال يختلف من حالة إلى أخرى ومع ذلك ففي معظم الحالات هي واحدة من الأسر ذات الدخل الضعيف.

\* نوع العمل والسكن تختلف باختلاف البيئة التي يعيشون فيها، سواء كانت حضرية أو ريفية. (Lorenzo Kulovi: 2007, p. 39).

### 7 - 3 - وظائف المهاجرين السريين:

حيث أن جميع المهاجرين السريين تكاد تكون مهامهم في كثير من الأحيان محصورة ضمن العمل غير المعلن عنه: مثل البناء والترميم والأشغال العامة والزراعة (البستنة، إنتاج وزراعة الكروم غرس الأشجار المثمرة، الخ...)، والمنسوجات والملابس، والجلود ونسج السجاد والأحذية، وبعض الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، والتنظيف وغيرها من الأنشطة الصناعية، والعمل في التوزيع والنقل كل هذا مقابل أجور زهيدة. (Estéban de Tapia: 2002, p. 99).

### 7 - 4 - احتجاز المهاجرين السريين في أوروبا:

حتى عام 1998 كانت السلطات الأوروبية تأمر غير المصرح لهم بالبقاء في البلد بمغادرته في غضون خمسة عشر يوماً، ولكن الحكومات بدأت منذ ذلك التاريخ في تطبيق سياسة الاحتجاز الإجباري لكل من يحاول دخول الأراضي الأوروبية أو دخلها فعلاً دون تصريح، وبدأت تعمل بنظام مراكز الإقامة المؤقتة، ويحتجز اليوم في هذه مراكز الأجانب بلا وثائق الذين ينتظرون الترحيل مدةً غايتها ستون يوماً، ومن يصل منهم إلى البلاد يودع فور دخوله مركزاً من مراكز المساعدة الأولية، وبالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة منذ عام 2005 وبموجب "لائحة بوسي- فيني"، باحتجاز طالبي اللجوء في مراكز تحديد الهوية فترة غايتها عشرون يوماً ريثما تُفحص طلبات لجوئهم، كما تقوم الحكومات بتعديل

وإعداد بعض مراكز المساعدة الأولية حتى تصبح مراكز لتحديد الهوية، وجميع هذه المراكز في الواقع معتقلات، ما دام المحتجزون لا يتمتعون بحرية مغادرتها، وما يسمى بـ"مركز الإقامة المؤقتة والمساعدة"، مثل المركز القائم في جزيرة لامبيدوزا بإيطاليا، هو مركز يجمع بين مركز الإقامة المؤقتة ومركز المساعدة الأولية ، وتصف الحكومة الإيطالية هذا المركز الذي بُني عام 1998 بأنه يقوم بوظيفة أساسية تجمع بين تقديم "المساعدة المبدئية" ومهمة

"محطة التصفية" ومركز الإقامة المؤقتة والمساعدة في جزيرة "لامبيدوزا" الذي يقع بالقرب من المطار على جزيرة صغيرة يسكنها 5500 شخص وتشتهر بالسياحة في الغالب، يتكون من تكتات مقامة على قطعة أرض ترابية بالقرب من الميناء وتحيط بها الأسلاك الشائكة، وهو يتسع لعدد من المحتجزين يبلغ 190، ولكن عدد الأشخاص في المركز كان كثيراً ما يتجاوز ذلك الرقم بكثير، وحين يصل أشخاص كثيرون دفعة واحدة، يُنقل القادمون الجدد بحراً إلى "صقلية"، أو جواً إلى "كروتوني في كالا بريا". ( www. Ahram, org. Ag/ acpss ) ، وفي 28 جوان 2005 زار اثنا عشر عضواً من أعضاء البرلمان الأوروبي مركز "لامبيدوزا" وعلقوا على الحرارة الخانقة وسوء التهوية في حاويتين من الحاويات السابقة التجهيز الأربع التي تستخدم في المبيت، ونقص الأسرة ومفروشاتها، وانتشار الالتهابات الجلدية بين المحتجزين بسبب استخدام الماء المالح في الحمامات، ونقص مياه الشرب (زجاجة واحدة يومياً لكل شخصين). وقال المحتجزون إن السلطات قامت بتنظيف المخيم في الليلة السابقة لوصول الوفد، أضاف إلى ذلك أن المخيم كان به أكثر من 900 محتجز قبل أربعة أيام فقط وهو عدد يزيد على أربعة أضعاف طاقة المخيم وقالت "تانا دي زولويتا"، العضو في مجلس الشيوخ الإيطالي، والتي زارت "لامبيدوزا" في أكتوبر 2004، لـ "هيومن رايتس ووتش" إن المحتجزين كان يبدو عليهم الفرع، وخصوصاً مما يلقونه على أيدي الشرطة، وأبلغوها شكواهم من العجز عن

الاتصال بأي شخص خارج المخيم لإبلاغ أسرهم بمكان إقامتهم، ولم يكن الكثيرون منهم قد تمكنوا من الاتصال بأحد المحامين أو القضاة وفي ديسمبر قام وفد من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، بزيارة "لامبيدوزا" وجاء في تقرير المنظمة أن المخيم أحواله بالغة التدهور، وبدائية إلى حد بعيد، وكانت المرافق في وقت الزيارة نظيفة نسبياً ولكنها كانت على مستوى بالغ الانحطاط، وكانت مقصورات المراحيض بلا أبواب وتطل على المنطقة الجماعية التي توجد بها أحواض غسيل الوجه واليدين وليس هناك وصف أغزر تفصيلاً للمركز مما أورده الصحفي الإيطالي "فابريسيو غاتي" والذي قضى أسبوعاً فيه في سبتمبر متظاهراً بأنه من طالبي اللجوء الأكراد، إذ نشر مقالاً في المجلة الإيطالية "إسبرسو" يوم 7 أكتوبر 2005 يصف فيه الأحوال غير الصحية إلى حد بعيد، بما في ذلك انسداد الأحواض والمراحيض، وذات يوم أرغمه رجال الشرطة الإيطاليون على الجلوس في مياه الصرف الصحي وأبقوه ساعات طويلة في الشمس الحارقة، وقال غاتي إنهم قاموا في يوم آخر بإرغام مجموعة من المحتجزين على خلع ملابسهم تماماً وجعلوهم يتصارعون مع غيرهم من المحتجزين وقال غاتي إنه شاهد رجال الشرطة الإيطالية وهم يضربون بعض المحتجزين، ويسلكون سلوكاً بذيئاً ومهيناً، تجاه آخرين أمام الأطفال .

(هيومن رايت ووتش: 2006، ص 88)، وفي مارس 2006 عُقد اتفاق حول لامبيدوزا بين الحكومة الإيطالية، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، والصليب الأحمر الإيطالي، ومن شأن هذا الاتفاق تحسين الأحوال، فموجبه أصبح للمفوضية وجود في الجزيرة، وأصبح من صلاحياتها المساعدة على تحديد طالبي اللجوء وتوفير المعلومات العامة عن حقوق اللجوء للأشخاص الذين يصلون إلى لامبيدوزا، مع مساعدة أضعفهم وأحوجهم إلى العون، ويهدف وجود المنظمة الدولية للهجرة والصليب الأحمر الإيطالي في المخيم إلى معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة، وشؤون الأحداث الذين لا يصاحبهم بالغ. وطبقاً لما تقوله المنظمة الدولية

للهجرة، فإن وجودها لن يقتصر الهدف منه على مساعدة السلطات في إدارة تدفقات الهجرة غير النظامية، ولكنه سوف يشمل المساعدة في إيجاد حلول للمهاجرين وفق القانون الدولي ومبادئ الكرامة الإنسانية وبحلول ماي 2006 كانت السلطات قد أقامت مرافق صحية إضافية، وظللاً تحمي من الشمس، ومبنى جديداً لإقامة النساء، ولكن الأحوال ظلت سيئة. وقال وزير الداخلية "جوليانو أماتو"، في خطاب ألقاه على البرلمان في أوائل جوان 2006، إن الحكومة زادت من عدد العاملين في مركز "لامبيدوزا" ورفعت مستوى خدمات النقل وأعلن في وقت لاحق من الشهر نفسه أن نحو 9500 أجنبي قد مروا من خلال ذلك المركز منذ أول جانفي 2006، وتقوم الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم الذي يرأسه "رومانو برودي"، رئيس الوزراء مع منظمات المجتمع المدني بالضغط بشدة على الحكومة حتى تغلق جميع مراكز الإقامة المؤقتة والمساعدة، وفي 18 جوان 2006 قدمت مجموعة من البرلمانيين ما يسمى "الكتاب الأبيض حول مراكز الإقامة المؤقتة والمساعدة في إيطاليا" وهو يسجل انتهاكات حقوق الإنسان في هذه المراكز ويوصي بإغلاقها، وقد عاق وزير الداخلية "أماتو" فكرة إغلاق هذه المراكز بسبب ضرورة احتجاز هؤلاء الأشخاص فيها أي: (المهاجرين دون وثائق) حتى يتمكن من معرفة هوياتهم والبلدان الأصلية لهم وضرورة إعادتهم إلى تلك البلدان، ولكن أماتو شكل لجنة مخصصة لتقييم الأحوال في تلك المراكز وسوف تقوم اللجنة التي يرأسها السفير السويدي "ستافان دي ميستورا"، والمؤلفة من مندوبين حكوميين وغير حكوميين إيطاليين، بزيارة جميع المراكز وإصدار تقرير يتضمن توصياتها في غضون ستة أشهر، وقامت اللجنة بزيارتها الأولى إلى "لامبيدوزا" في 19 جوان 2006، في الوقت الذي اكتظ المركز فيه بمئات الذين وصلوا لتوهم عن طريق البحر.

## 8 - تفاعل المهاجرين السريين مع المجتمعات المضيفة في أوروبا:

يتم التفاعل على نطاق واسع في الحالات التي يحاول الايطاليون من خلالها استغلال هذا الوضع لمصلحتهم الاقتصادية الخاصة، فمنذ سنوات كانت هناك رغبة واسعة النطاق لمساعدة المهاجرين السريين، ليس فقط في المراحل الدراماتيكية من وصول المهاجر إلى إيطاليا، ولكن أيضا في مراحل لاحقة من بقاءه على الأراضي الإيطالية، حيث اشتمل الأمر وجبات الطعام والمساعدات الطبية والمأوى المؤقت، وعلى تحمل المسؤولية تجاه الأطفال الذين يرافقهم "موجهون قانونيون"، بغرض حمايتهم من خطر الشبكات غير المشروعة والاستغلال الجنسي، الأمر الذي حتى الآن لم يشكل عنصرا لزعزعة الاستقرار في المجتمع، بل وتعمل في الاتجاه المعاكس، حيث وفي كثير من الحالات تقوم فروع المحامين برفع دعاوى ضد أرباب العمل من أجل تسوية مواقفهم تجاه المهاجرين السريين وتثبيت وضعياتهم، وهذا يدل على أن هناك حاجة أيضا لتنظيم جزء من القوى العاملة التي يمكن من خلالها الاستفادة من المهاجر من دون إذن. (Oliviero Forti et al: 2005 p47).

يمكن للمرء أن يقول أن الهجرة السرية من حيث التكلفة و سلبياتها من الناحية المالية غير منتظمة ومكلفة للغاية، الأمر الذي يؤثر على استثمار الأموال من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي في الدولة المضيفة، فوفقا لتقارير ديوان المحاسبة الإيطالي أو ما يسمى "بوسي فيني"، فقد بلغت التكلفة الإجمالية في دولة إيطاليا لوحدها في سبيل مكافحة الهجرة السرية خلال سنة 2003 ما مجموعه ( 164.7 مليون أورو ) ، بينما بلغت تكلفة سنة 2004 ( 115 مليون أورو). و ( 38.6 مليون) من أجل المبادرات الرامية لتقديم الدعم المادي للمهاجرين السريين.

حقيقة أخرى مثيرة للاهتمام، هي التي قدمتها إدارة السلامة العامة الإيطالية، حول بلوغ مجموع الإنفاق من عمليات طرد المهاجرين السريين لعام 2003 ما قيمته ( 12.7 مليون أورو) لتغطية تكلفة تدمير السفن المتراكمة عبر السواحل، وعلى وجبات الطعام

والمصاريف التي تعطى للمهاجرين لتغطية تكاليف النقل إلى مراكز الاحتجاز ومراكز الشرطة، كما تشكل جرائم الاختلاس ضد الإدارة العامة، وأنواع مختلفة من التزوير، وتلقي الممتلكات المسروقة، والابتزاز، والاسترقاق، وتكوين عصابات إجرامية أهم السلوكيات التي يتصف بها المهاجرون السريون خلال مدة إقامتهم، وهذا مؤشر على مزيد من انعدام الأمن وضعف في سوق العمل فيما يتعلق بحماية رفاة المجتمع المضيف ومع ذلك لا تتوفر بيانات لقياس أثر العمال المهاجرين في المجتمع المضيف. (Oliviero Forti et al: 2005, p. 51).

خلاصة:



يتوجه معظم المهاجرين في عالمنا إلى الدول الغنية وفي مقدمتها دول شمال أمريكا وأستراليا والاتحاد الأوروبي، ويعود اختيارهم لهذه البلدان إلى سعيهم لإيجاد فرصة عمل تساعد على تحسين مستواهم المعيشي، غير أن غالبيتهم تعاني من صعوبات كثيرة على صعيد الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة وفي سوق العمل فيها ، ويبرز من بين هذه الصعوبات ضعف مستوى التأهيل مقارنة بالمستوى السائد في الدول الصناعية الغنية ، ويزيد من تعقيد الأمور ظاهرة التمييز العلني والمبطن ضد المهاجرين وأبنائهم بسبب ازدياد حدة البطالة.

إن تزايد أعداد المهاجرين السريين والمشاكل التي يواجهونها بسبب التمييز وغيره، كانت وراء الأسباب التي دفعت واضعي تقرير اللجنة الدولية إلى مطالبة الدول الغنية بوضع سياسة هجرة تضمن للمهاجرين حقوق العيش والعمل والاندماج في مجتمعاتهم الجديدة ، ومما يعنيه ذلك توفير فرص التعليم والتأهيل لهم أسوة بغيرهم من الفئات الاجتماعية ، كما تعني منحهم حقوق الإقامة التي تسمح لهم بالعمل دون قيود بدلاً من إقامة مؤقتة تحد من حريتهم ولا تساعد على اندماجهم، ويزيد من أهمية دمج المهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة حاجة معظم الدول الصناعية الغنية إلى العمالة الشابة بسبب تراجع الولادات فيها لصالح زيادة نسبة كبار السن ، وفي المدى المنظور يتوقع أن يخل هذا الأمر بالتركيبة السكانية في العديد منها، مما يهدد أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي فيها ، ومما لا شك فيه إن مشاكل المهاجرين السريين وتزايد أعدادهم لا تلقي بظلال سلبية على البلدان الصناعية الغنية فحسب ، فهي تعني على الجانب الآخر استنزاف الطاقات المبدعة في بلدانهم الأصلية، لاسيما وأن عدداً لا بأس به منهم من ذوي الكفاءات الجيدة، وعلى ضوء حرمان هذه البلدان منهم وعدم الاستفادة من كفاءاتهم كما ينبغي في الدول التي هاجروا إليها، يبدو استيعاب الهجرة السرية العالمية تواجه مشكلة كبيرة وعلى الدول المتقدمة إيجاد مخرج وحل عالمي لمواجهة تحدي هذه الأخيرة.